استعمالُ أسماء المُوضوعات النَّحويَّة

عبد القادر عبد الرحمن السعدي *

مقدِّمة

اتجهت جهود علماء اللغة القُدامى، وخاصة النحاة منهم والذين توفروا على خدمة علوم اللغة العربية: النحو وقواعده، ومصطلحاته على وجه خاص، حيث بُذلت الجهود وتتابعت الدراسات لبيان المصطلحات النحوية وشرح دلالاتها ومقاصدها، فكانت قضية استعمال مسميات تلك المصطلحات النحوية مثار جدل وخلاف بين طوائف النحاة، وخاصة شيوخ مدرستي البصرة والكوفة النحويتين، ونظراً لهذا فقد اختلفت أسماء بعض الموضوعات النحوية، واتفقت اصطلاحات بعض الموضوعات أحياناً، فكان المسمى واحداً لدى المدرستين في موضوعات محددة. وتأتي هذه الدراسة لتتناول قضية تأصيل استعمال أسماء المصطلحات النحوية لدى المدرستين ولبلورة ما وصل إليه الفكر النحوي العربي في هذا المجال.

---

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

مصطلحات بعض الموضوعات النحوية والصرفية

١- علامات الإعراب والبناء

الإعراب لغة: الإفصاح والإبانة عن الشيء، لأنه من أعرب بحجته وأفصح بها ولم يتق أحداً، وفي الحديث: (الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا) أي تفصح[١]. واصطلاحاً: ما جلبته العوامل في آخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع نحو: نفعني زيدٌ، ونصب، نحو: نفعت زيداً، وجر، نحو: انتفعت بزيدٍ.[٢]

والبناء لغة: إقامة بناء الجدار ونحوه، ومنه بنية الكلمة، أي: صيغتها ويطلق أيضا على المبني[٣]. وفي الاصطلاح: "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً أو تقديراً".[٤]

ومذهب البصريين - متمثلا بسيبويه- يفرق بين علامات الإعراب وعلامات البناء، قال سيبويه: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة.. أما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين...."[٥]. إذاً فعلامات الإعراب عنده: الرفع والنصب والجر والجزم، وعلامات البناء: الضم والفتح والكسر والسكون.

أما الكوفيون: فإنهم خلطوا بين تلك الألقاب، وجعلوا ما كان منها علامات للإعراب علامات للبناء، وما كان للبناء للإعراب من غير أن يفرقوا بينها.[٦]

---

[١] الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح** (بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٦٧م) مادة (ع، ر، ب)، ص ٤٢١-٤٢٢. وينظر الحديث في: أحمد بن حنبل، **مسند أحمد**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة) رقم الحديث ١٧٧٢٢، ص ٢٥٩-٢٦٠.

[٢] ابن مالك، جمال الدين محمد، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان الدوري (بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٩٧٧م) ص ١٠٧.

[٣] ابن هشام، جمال الدين عبد الله، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محي الدين عبد الحميد (بيروت: دار العلوم الحديثة) ٦٧/١.

[٤] نفسه، ٦٩/١.

[٥] سيبويه، أبو بشر بن عمرو، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون (بيروت: عالم الكتب) ١٣/١-١٥.

[٦] ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل** (بيروت: عالم الكتب) ٧٢/١. والاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، **شرح الكافية** (بيروت: دار الكتب العلمية) ٣/٢.

وما من شك في أن المصطلح الذي وضعه سيبويه أولى مما ذهب إليه الكوفيون، لأنه لا بد من وضع علامات فارقة بين الاسم المعرب والمبني في الصورة والشكل والتسمية. وقد أكد ضرورة هذه التفرقة بينهما الدكتور شوقي ضيف حين أفاد أنها تظهر ثمرتها في بعض الحالات كالفعل المضارع المجزوم بالسكون إذ "فرقوا بين سكون المضارع المتغير وسكون المبنيات اللازم فسموا الأول جزماً والثاني سكوناً، لأن السكون فعلاً فقدان الحركة"[٧]. ولعل هذه الثمرة هي التي من أجلها رجح ابن يعيش مذهب سيبويه إذ قال: "والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة".[٨]

ويرى الدكتور عبد العال سالم مكرم: أن بعض مصطلحات الإعراب كانت سائدة قبل سيبويه، إذ أن يحيى بن معمر قد استعمل مصطلحي النصب والرفع قبل سيبويه، إلا أن هذه المصطلحات قد نمت وازدهرت في عصر سيبويه[٩]. وعلى أية حال فإننا لا ننسب للبصريين رأياً في مصطلح إلا إذا أقرَّه سيبويه ومن ماثله من شيوخ المدرسة البصرية، كما لا نقر للكوفيين بمصطلح إلا إذا كان من إقرار الكسائي، أو الفراء، أو ثعلب ومن جاء بعدهم، أما من كان قبل هذه الطبقة فإنهم يعدون شيوخاً للمدرستين.

والمخزومي يرجع استخدام هذه المصطلحات إلى الخليل بن أحمد الذي نراه شيخاً للمدرستين، ويقرر أن ما كان يستعمل من قبل الخليل إنما هي النقط التي أقرها أبو الأسود، فهو يقول: "أما تاريخ هذه المصطلحات سواء كانت بصرية أم كوفية فيرجع - في أكبر الظن- إلى عمل الخليل بن أحمد رأس المدرستين، أما ما قبل الخليل فلم تكن علامات الإعراب إلا نقطاً يوضع بعضها فوق الحروف رامزاً للفتحة وبعضها تحت الحرف رامزاً للكسرة، وبعضها بين يدي الحرف رامزا للضمة، وهو الشكل الذي تلقاه الدارسون عن أبي الأسود الدؤلي".[١٠]

ولا أرى هذا الظن الكبير من المخزومي في إرجاع هذه المصطلحات البصرية والكوفية إلى الخليل مسلّماً به، بشكل مطلق لما يأتي:

---

[٧] ضيف، شوقي، **تجديد النحو** (القاهرة: دار المعارف، ط٤، ١٩٩٥م) ص ١٠٩.

[٨] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١/٧٣.

[٩] مكرم، عبد العال سالم، **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي** (الكويت: مؤسسة الوحدة، ١٩٧٧م) ص ٨٩.

[١٠] المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو** (ط٢، ١٩٥٨م) ص ٢٥٦.

١- سبق الخليل نحاة آخرون كنصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة الفيل، وعبدا لله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويحيى بن يعمر العدواني، وبعض هؤلاء استخدم هذه المصطلحات أيضاً، فقد ثبت أن الحجاج ابن يوسف سأل يحيى بن يعمر قائلاً: "أتجِدُني ألحن؟ فقال: الأمير أوضح من ذلك، فقال: عزمت عليك لتخبرني أألحن؟ قال يحيى: نعم، فقال له: في أي شيء؟ فقال: في كتاب ا لله تعالى، فقال: ذلك أشنع، ففي أي شيء في كتاب ا لله تعالى؟ قال قرأت: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ فرفعت (أحب) وهو منصوب".[١١]

فنحن نرى أن يحيى استخدم مصطلحي الرفع والنصب وهو سابق على الخليل.

٢- لا يمكن الحكم على مصطلحات الكوفيين بأنها مستقاة من الخليل مع أنه يُعدُّ أستاذاً لبعض شيوخ المدرسة الكوفية، ذاك أن الكوفيين كانوا حريصين على عدم متابعة البصريين، ومعلوم أن غالب آراء البصريين وأحكامهم النحوية هي من آراء الخليل. فألقاب الإعراب تعد من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين، وقد وجدت في كلام بعض النحويين المتأخرين ما يشير إلى التزاوج في إطلاق هذه المصطلحات، فابن فلاح اليمني- مثلاً- يطلق على الضمة اسم الرفعة وعلى الفتحة اسم النصبة، إذ قال: "وللرفع أربع علامات: الرفعة في المفردات وفي الجمع المكسر، وفي جمع المؤنث السالم... وللنصب خمس علامات: النصبة في المفردات وفي الجمع المكسر"[١٢]، وفي مقابل هذا فإنه صرح باستعمال الضمة والفتحة أيضاً.

٢- الكناية والمكنيّ والضمير والمضمر

الكناية في اللغة: مصدر كنى به عن كذا يكنى، ويكنو كناية: تكلم بما يستدل به عليه[١٣]. وفي الاصطلاح: ما وضع لذي غيبة تقدم ذكره لفظاً، أو معنى، أو حكماً

---

١١ الأنباري، أبو البركات، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي (الزرقاء: مكتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م) ص ٢٥-٢٦.

١٢ ابن فلاح اليمني، **المغني**، تحقيق: عبد الرزاق السعدي (١٩٨٥) ص ٢١٣-٢٢٣.

١٣ الزاوي، الطاهر أحمد، **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح وأساس البلاغة** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٩م) ٩٢/٤.

أو لمتكلم، أو مخاطب[١٤]. وعرفه الكنغراوي بقوله: المكنيات: وهو - يقصد مفردها المكنيّ- ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب سبق لفظاً أو معنى.[١٥]

والكناية والمكنيّ: مصطلحان دالان على أول أنواع المعارف: وقد أجمع النحاة على أن هذين الاسمين اللذين أطلقا على هذا المعنى إنما هما من وضع الكوفيين وهما يقابلان اسمي (الضمير والمضمر) عند البصريين.

جاء في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: "كأنت وأنا وهو وفروعها - سمِّ - في اصطلاح البصريين بالضمير والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنياً"[١٦]. وقال السيوطي: "هذا مبحث المضمر والتعبير به بالضمير عند البصريين، والكوفيون يقولون: الكناية والمكنيّ"[١٧]. وجاء في شرح الفاكهي: "الضمير ويقال: المضمر أيضا، والكوفي يسميه كناية ومكنياً"[١٨]. وبمثل هذا جاء في شذور الذهب، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام.[١٩]

ولدى متابعة هذا المصطلح تأكدنا من صحة نسبته إلى الكوفيين، ونسبة (الضمير) إلى البصريين، ذلك أننا وجدنا شيوخ المدرستين هم الذين أطلقوا هذين المصطلحين على هذا المعنى. فسيبويه- قطب المدرسة البصرية- سماه: الإضمار والمضمر، قال في معرض كلامه عن أنواع المعارف: "وأما الإضمار فنحو هو وإياه وأنت وأنا"[٢٠]. وقال أيضاً:

---

١٤ ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ١٣٨/١. والأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد، **شرح الأشموني**، تقديم: حسن محمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م) ٨٧/١.

١٥ الكنغراوي، صدر الدين الاستانبولي، **الموفي في النحو الكوفي**، تحقيق: محمد بهجت البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي) ص ٩٢.

١٦الأشموني، **شرح الأشموني**، ٨٧/١.

١٧ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م) ٩٠/١.

١٨ الفاكهي، أحمد بن الجمال بن عبد الله، **شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى**، ١٢٨/١.

١٩ ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ١٣٨/١.

٢٠ سيبويه، **الكتاب**، ٥/٢، ٦، ٧٨، ٣٥٠، ٣٩٧.

"وأما هو فعلامة مضمر..."[٢١]. والمبرد يقول: "ومن المعرفة المضمر..."[٢٢]. ويمثل هذا عبر ابن جني.[٢٣]

وهؤلاء يمثلون وجهة النظر البصرية في هذه التسمية. أما مَن يمثّل الكوفيين فهو الفراء الذي قال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿فأتُوا بسُوْرَةٍ مِنْ مِثْلِه﴾ {البقرة: ٢٣}، "الهاء كناية عن القرآن"[٢٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عليكُمْ إخْرَاجُهُمْ﴾ {البقرة: ٨٥}، يقول: "إن شئت جعلت- هو- كناية عن الإخراج".[٢٥]

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿صِرَاْطَ الَّذْينَ أنعمْتَ عليهِمْ﴾ {الفاتحة: ٦}، قال: "وأما من قال: عليهم فإنه استثقل الضمة في الهاء وقلبها ياء ساكنة فقال عليهم لكثرة دور المكنيّ في الكلام"[٢٦]. وجاء في تفسير قوله: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أقرَبُ للتَقْوَى﴾ {المائدة: ٨} قوله: "يكنى عن الفعل في هذا الموضع بـ - هو- وبذلك تصلحان جميعاً".[٢٧]

وهكذا نجد مَنْ كتب في نحو الكوفيين يطلق على الضمير مصطلح الكناية أو المكنيّ، ومن ذلك ما جاء في كتاب الموفي في النحو الكوفي حين قال: "وقد يعوض اللام عن الكناية نحو: زَوْجِيْ، الْمَسُّ مَسُّ الأرْنَبِ، وريحُهُ رِيْحُ زَرْنَبِ[٢٨]. أي: زوجيَ مَسُّهُ مَسُّ أرنبٍ. وقال الدكتور محمد إبراهيم عبادة: "المكنيّ: يراد به الضمير، وهذا اصطلاح كوفي"[٢٩]. وإذا وازنا بين هذين المصطلحين نجد بينهما تقاربا من

---

٢١ نفسه، ١٨٩/٤، ٢٠٢.

٢٢ المبرد، أبو العباس محمد بن اليزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب) ٢٧٩/٤.

٢٣ ابن جني، أبو الفتح عثمان، **اللمع في العربية**، تحقيق: محمد محمد شرف (القاهرة: عالم الفكر، ط١، ١٩٧٩م) ص ١٨٦-١٨٧.

٢٤ الفراء، أبو زكريا، **معاني القرآن** (بيروت: عالم الكتاب، ط٢، ١٩٨٠م) ١٩/١.

٢٥ نفسه، ٥٠/١.

٢٦ نفسه، ٥/١.

٢٧ نفسه، ٣٠٣/١.

٢٨ الكنغراوي، **الموفي في النحو الكوفي**، ص ٩٥. والشاهد جزء من حديث طويل يعرف بحديث أم زرع.

٢٩ عبادة، محمد إبراهيم، **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية** (القاهرة: دار المعارف) ص ٢٦٢.

حيث الدلالة، فالكناية والمكنى مأخوذان من كنيت أو كنوت بكذا عن كذا، وهو أن تتكلم بشيء وتريد به غيره[٣٠]، والضمير والمضمر: من أضمر، والإضمار هو التغيب والاختفاء، كما ذكرنا في تعريفه لغة.[٣١]

وكلا المصطلحين يدلان على أن الألفاظ التي أطلقت عليهما إنما يعبّر بها عن اسم ظاهر مختبئ غير مصرح به، حيث ذكر العدوي في حاشيته على شرح شذور الذهب لابن هشام علة تسمية الكوفيين له بالكناية فقال: "لأنه يكنى به عن الظاهر اختصاراً"[٣٢]، وبمثله ورد في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.[٣٣]

وعلل الشيخ ياسين الحمصي في حاشيته على الفاكهي تسمية البصريين له بالضمير فقال: "تسميته مضمراً أجريَ على قياس التصريف،لأنه من أضمرته، أي أخفيته فهو مضمر، وأما الضمير فعلى حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد أو معقد"[٣٤]. وقد أكد ابن يعيش هذا حين جعل الاسمين من قبيل الألفاظ المترادفة إذ قال: فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ.[٣٥]

ولعله انطلق من هذه الزاوية حين نقل عن الكوفيين أنهم لم يفرقوا بين المضمر والمكنى، أي: لم يفرقوا في المدلول، فالمضمر الذي عناه البصريون هو المكنيّ الذي قصده الكوفيون، ويبدو انه يجنح إلى أن تعبير البصريين بالضمير أدق من تعبير الكوفيين بالكناية والمكنيّ، لأن الكناية أعم من الضمير، ولذلك تراه ينقل وجهة نظر البصريين في هذه التسمية فيقول: "المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنى وليس كل مكنى مضمراً، فالكناية إقامة اسم مقام اسم توريةً وإيجازاً، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة، نحو فلان، والفلان، وكيت وكيت، وكذا وكذا، ففلان كناية عن أعلام الأناسي، والفلان كناية عن أعلام البهائم، وكيت وكيت كناية عن

---

٣٠ الرازي، **مختار الصحاح**، ص ٥٨١.

٣١ المطرزي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، **المغرب في ترتيب المعرب** (بيروت: دار الكتاب العربي) ص ٢٨٥.

٣٢ العدوي، محمد عبادة، **حاشية العدوي على شرح شذور الذهب** (مطبعة البابي الحلبي) ١٣٨/١.

٣٣ الخضري، محمد، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** (مطبعة البابي الحلبي) ٥٣/١.

٣٤ ياسين، **حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى وبل الصدى**، ١٢٨/١.

٣٥ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٨٤/٣.

الحديث المدمج وكذا وكذا كناية عن العدد المبهم، وإذا كانت الكناية قد تكون بالأسماء الظاهرة كما تكون بالمضمرة، كانت المضمرات نوعا من الكنايات".[٣٦]

٣- العماد وضمير الفصل

وهو المكنى الذي يعتمد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة فنحو (هو) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ {آل عمران: ٦٢}، عماد، لأنه خصص قوله (القصص) بالخبرية، وأزال الاشتباه في كونه صفة. وأكثر الكوفيين يسمونه عماداً، وبينوا علة تسميته بذلك، وهي أن ما بعده قد يحتمل الخبرية والصفة في آن واحد، فيجاء به لتخليص الخبرية من الصفة فحينئذ يكون قد اعتمد عليه في التفريق بين هذين المعنيين.قال ابن عصفور: وإنما يسميه أهل الكوفة عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يتبين أن الثاني ليس بتابع للأول.[٣٧]

أو لأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده، كما يقول ابن يعيش.[٣٨]

وقد رأيت جمعاً غفيراً من النحاة ينسبون هذه التسمية إلى الكوفيين، فالأنباري قال في الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً"[٣٩]. والرضي قال في شرحه على الكافية: "والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظاً لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط"[٤٠]. والكنغراوي قال: "و-هو- حرف عماد وان لم يستقل فمتصل مرفوع كضربت إلى ضربن، يستتر في الصفة والأمر لواحد".[٤١]

وسماه بعض الكوفيين: دعامة، أي تقوية، وهم بهذه التسمية يشيرون إلى بعض الفوائد في مجيئه، فانه كما يؤدي غرضاً لفظياً - وهو فصله بين الخبر والصفة- فانه يؤدي غرضاً معنوياً وهو تقوية نسبة الخبر للذي قبله. ونقل السيوطي عن بعض

---

٣٦ نفسه، ٨٤/٣..

٣٧ الإشبيلي، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح (١٩٨٢م) ٦٥/٢.

٣٨ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١١٠/٣.

٣٩ الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٧٠٦/٢.

٤٠ الاستراباذي، **شرح الكافية**، ٢٤/٢.

٤١ الكنغراوي، **الموفي في النحو الكوفي**، ص ٩٣.

المتأخرين أنهم سموه: صفة[٤٢]. أما البصريون فإنهم يسمونه: ضمير الفصل وعلة هذه التسمية أنه يفصل بين الخبر والنعت.

وذهب ابن عقيل والسيوطي والصبان[٤٣]، وغيرهم إلى أن المراد بالفصل: هو أن هذا الضمير أصبح حداً فاصلاً بين الخبر، والصفة فلا لبس بينهما معه. وذهب ابن يعيش إلى توجيه آخر لهذه التسمية، وهو أن معنى الفصل في هذا الضمير أنه فصل الاسم الأول عما بعده فلا ينتظر له نعت ولا تأكيد ولا غيرهما من التوابع، وأنه قد آذن بتمامه و لم يبق له إلا الخبر[٤٤]، لأن الخبر هو الجزء المتمم للفائدة في الكلام.

٤- الضمير المجهول وضمير الشأن

يطلق الكوفيون - غير الكسائي والفراء- هذا المصطلح على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه[٤٥]. قال ابن يعيش عن هذا الضمير: "ويسميه الكوفيون الضمير المجهول"[٤٦]. وابن هشام قال عنه: "والكوفي يسميه ضمير المجهول"[٤٧]. والبصريون أطلقوا على هذا الضمير الأسماء الآتية:

١. ضمير الشأن.

٢. ضمير الحديث.

٣. ضمير القصة.

٤. ضمير الأمر.

أما الكسائي فإنه يسميه (ضمير الشأن والحديث) كالبصريين، قال ابن يعيش: "فأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ {الإخلاص: ١} فقد قال: جماعة البصريين

---

٤٢ السيوطي، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ٢٢٧/١.

٤٣ ابن عقيل، عبد الله العقيلي، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٨م) ٣٤١/١.

٤٤ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١١٠/٣.

٤٥ نفسه، ١١٤/٣.

٤٦ نفسه، ١١٤/٣.

٤٧ ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٩٩٨م) ص ٤٦٥.

والكسائي من الكوفيين: "إن - هو- ضمير الشأن والحديث"[٤٨]. والفراء يسميه - ضمير العماد - إذ قال في كلامه عن قوله تعالى: ﴿فإنَّها لاْ تعمَى الأَبصْارُ﴾ {الحج: ٤٦}. "وقوله: فإنها لا تعمى الأبصار- الهاء هاء عماد". وهم وإن اختلفوا حول التسمية، فإنهم متفقون على أن هذا الضمير لا يعود على مذكور قبله، وأن الجملة التي بعده تكون مفسرة له.

وإنما سماه الكوفيون: الضمير المجهول، لأن ما قبله مجهول لم يذكر. قال ابن فلاح اليمني: والكوفيون يسمونه المجهول، لعدم معرفة من يعود عليه[٤٩]. وقال الكنغراوي: "وقد يقع بعد رب مبهماً مفسراً بمفرد نحو ربه رجلا رأيت، ويقع مفسراً بجملة وهو الشأن". ويريد بذلك أن الشأن مجهول إلى أن يفسر، وتفسيره إما أن يكون بجملة أو بمفرد.[٥٠]

وسماه البصريون (الشأن) لأنه يشير إلى الشأن والحال التي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. و(القصة) لأنه ينبئ عن قصة سيتناولها الكلام. و(الحديث) لأنه ينبه على الحديث الذي بعده. و(الأمر) لأنه يشعر بالتحدث عن أمر مهم بعده.

ويشترط لهذا الضمير أن تكون بعده جملة تفسر دلالته وتوضح المراد منه ومعناها معناه[٥١]، لأنها خبر عنه، وبناء على هذا الشرط، فإن البصريين يوجبون أن يكون خبره جملة ولا يجوز أن يكون مفرداً، ولا تحتاج تلك الجملة إلى رابط يربطها به (لأنها هو في المعنى)[٥٢]، وذلك نحو: هو زيد قائم، فهو ضمير الشأن مبتدأ لم يتقدمه ما يعود عليه، وجملة زيد قائم خبر عنه و لم تحتج إلى رابط لأنها بمعنى الضمير، فالمعنى: أن الشأن زيد قائم. و لم يشترط الفراء في خبره أن يكون جملة، بل أجاز نحو: كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان، على جعل - قائماً - خبراً عن ذلك الضمير.[٥٣]

---

٤٨ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١١٤/٣.

٤٩ ابن فلاح اليمني، ٧٥٧/٣.

٥٠ الكنغراوي، **الموفي في النحو الكوفي**، ص ٩٥، وهامش رقم ٦ للمحقق.

٥١ حسن عباس، **النحو الوافي**، ٢٥٢/١.

٥٢ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١١٤/٣.

٥٣ نفسه، ١١٤/٣.

ويجوز لهذا الضمير أن يأتي بصيغة التأنيث إن كان في الجملة المفسرة له مؤنث، مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ {الأنبياء: ٩٧}. وقد عد ابن هشام هذا الضمير مخالفاً للقياس، وذكر لمخالفته للقياس خمسة أوجه فصلها في المغني، موجزها:

١. عوده على ما بعده لزوماً، فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة ولا بعضها عليه.
٢. جمهور البصريين اشترطوا أن يكون خبره جملة مصرحاً بجزئيها.
٣. أنه لا يتبع بتابع.
٤. لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.
٥. أنه ملازم للإفراد، لا يثنى ولا يجمع.[٥٤]

٥- مفعول ما لم يسم فاعله ونائب الفاعل

إن مصطلح (مفعول ما لم يسم فاعله) قديم لم ينسبه أحد من النحاة لا إلى البصريين ولا إلى الكوفيين. ومن خلال تتبعنا له وجدنا أنه مشترك بين المدرستين، وذلك من خلال استعمال كلا الفريقين له بهذه الصيغة، باستثناء سيبويه وابن جني، فالأول سماه (المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار)[٥٥]، والثاني أطلق عليه المفعول الذي جعل الفعل حديثاً عنه ولكنه أردف هذه العبارة موضحاً لها فقال: "وهو ما لم يسم فاعله".[٥٦]

أما غيرهما فإنهم سموه بـ (المفعول الذي لم يسم فاعله) كما فعل المبرد، والبطليوسي، وابن عصفور، وابن الحاجب، والرضي، والجامي وغيرهم[٥٧]، ونسبه

---

٥٤ ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٤٦٥.

٥٥ سيبويه، **الكتاب**، ١/٤٢.

٥٦ ابن جني، **اللمع في العربية**، ص ١١٧.

٥٧ المبرد، **المقتضب**، ٤/٥٠. البطليوسي، ابن السيد، **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق عبد الكريم مسعودي (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠) ص ٢٠٨. وابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ١/٥٣٤. والاسترابادي، **شرح الكافية**، ١/٨٣. والجامي، نور الدين عبد الرحمن، **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أسامة الرفاعي (بغداد: مطبعة الأوقاف، ١٩٨٣م) ١/٢٧١.

الخضري إلى الجمهور[٥٨]. والمبرد بهذا الاسم يمثل رأي البصريين. أما الكوفيون فقد وجدت أن الفراء قد استخدم اسم (ما لم يسم فاعله) للفعل الذي يوقعه فقال: في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ﴾ {المائدة: ٣}. "(ما) في موضع رفع بما لم يسم فاعله، وكذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَما ذُبِحَ على النُصُبِ وأَنْ تستَقْسِمُوْا بالأزلام﴾ {المائدة: ٣}. رفع بما لم يسم فاعله"[٥٩]. وجاء في تفسير الآية: ﴿وكَذلِكَ نُنْجِيْ الْمُؤمِنِيْنَ﴾ {الأنبياء: ٨٨}، قوله: "وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - نُجِي - بنون واحدة - ونصب المؤمنين - كأنه احتمل اللحن - ولا نعلم له جهة إلا تلك، لأنه ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه".[٦٠]

أما مصطلح (النائب عن الفاعل) فانه مصطلح متأخر، حيث كان أول من استعمله ابن مالك، كما نقل عنه ذلك ياسين الحمصي، والخضري في حاشيتيهما[٦١]، وقد فصل أبو حيان فيما رواه عنه الأزهري(٩٠٥هـ) أنه لم ير أحداً سبق ابن مالك إلى هذه التسمية[٦٢]، وقد استحسنها العلماء المتأخرون والمحدثون ويبدو لي أن استعمال مصطلح — نائب الفاعل- أكثر دقة في هذا من الباب من مصطلح " المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله" لما يأتي:

١. إن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره كالظرف المتصرف.

٢. انه أخصر من الاسم الأول.

٣. إن قولهم المفعول الذي لم يسم فاعله يعم المفعول الثاني في نحو أعطي زيد ديناراً لأنه أيضا مفعول لم يسم فاعله مع أنه غير مراد.

---

٥٨ الخضري، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، ١٦٧/١.

٥٩ الفراء، **معاني القرآن**، ٣٠١/١.

٦٠ نفسه، ٢١٠/٢.

٦١ ياسين، **حاشية ياسين على الفاكهي**، ٤٩/٢. والخضري، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، ١٦٧/١.

٦٢ الأزهري، خالد عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م) ٤٢١/١.

٤. استعمال جمهور من النحاة البصريين والكوفيين ما يرادفه[٦٣]، كالأخفش الذي سماه: (ما يقوم مقام الفاعل)، وسماه أيضاً (ما كان بمنزلة الفاعل)[٦٤]. ومثل هذا ورد عن ابن السراج[٦٥]، والزمخشري[٦٦]، وهذا المصطلح هو الذي تطور عنه (نائب الفاعل) الذي اعتمده المتأخرون.[٦٧]

٥. إن مصطلح (نائب الفاعل) يناسب قضية الإسناد في الجملة، فالفاعل إذا حذف لا بد أن يبقى في الجملة ما يدل على التلازم بين أجزاء الجملة التي هي الفعل والفاعل، أي لا بد من وجود مسند إليه فيكون المفعول به نائباً عن الفاعل في الإسناد.[٦٨]

٦- المحل أو الصفة والظرف

مصطلح (المحل) قال به الفراء، أما مصطلح (الصفة) فانه من مسميات الكسائي[٦٩]، وذلك مثل: صباحاً ومساءً وغدوة في الزمان، وأمام وخلف ويمين وشمال في المكان، قال الفراء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿الْحجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ {البقرة: ١٩٧} "ووجه الكلام الرفع، لأن الاسم إذا كان في معنى صفة أو محل قوى إذا أسند إلى شيء، ألا ترى أن العرب يقولون: هو رجل دونك، وهو رجل دون، فيرفعون إذا أفردوا وينصبون إذا أضافوا"[٧٠]. و سماه البصريون (الظرف) وجعلوه ترجمة للمفعول فيه.

---

٦٣ الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس (الكويت، ط٢، ١٩٨١م) ص ١٥٨.

٦٤ نفسه، ص ٤٦٤.

٦٥ ابن السراج، أبو بكر، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي (النجف: مطبعة النعمان، ١٩٧٣م) ٢٣٧/١.

٦٦ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: محمد بدر النعساني (بيروت: دار الجيل، ط٢) ص ٢٥٨-٢٥٩.

٦٧ القاسم، يحيى عطية السالم، **في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري** (رسالة ماجستير مخطوطة مقدمة إلى جامعة اليرموك، ١٩٨٤) ص ٦٠.

٦٨ نفسه، ص ٦٠.

٦٩ الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٥١/١. والصبان، **حاشية الصبان على الأشموني**، ١٢٥/٢.

٧٠ الفراء، **معاني القرآن**، ١١٩/١.

وقد أكد العلماء نسبة مصطلح (المحل أو الصفة) إلى الكوفيين في إطلاقهما على الظرف فقال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد وفي الدار زيد"[٧١]، ثم نص على تعليل الكوفيين لاسمهم هذا قائلاً: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك أمامك زيد، في الدار عمرو، هل أمامك زيد، هل في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفي بالظرف منه".[٧٢]

فكأنهم أخذوا هذه التسمية من لفظ الفعل الذي قدروه. واستبدل الكنغراوي لفظ المحل بالحال، إذ قال: "والمفعول فيه وهو المسمى حالاً وصفة"[٧٣]. ويبدو أن تسمية الكوفيين هذه أسلم من تسمية البصريين، لأن اللغة العربية لم تعرف كلمة الظرف بهذا المعنى[٧٤]، فإن الظرف هو الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك[٧٥]، ففي تسمية البصريين له ظرفاً فيه من التجوز[٧٦]، وقد أوضح هذا الدكتور أحمد مكي الأنصاري حين قال: "وإطلاق المحل على الظرف إطلاق معقول، لأن الظرف محل لما يقع فيه سواء أكان زماناً أم مكاناً".[٧٧]

ولعل الكسائي حينما سماه - صفة - لاحظ فيه الكينونة[٧٨]، فإذا قلنا: زيدٌ أمام الدار، كان الأمام صفة لزيد باعتبار كينونته فيه.

٧- القطع والحال والمفعول فيه

أطلق الفراء اسم القطع على الحال. فقد أجاز نصب - هدى- من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه هُدىً للمتقِينَ﴾ {البقرة: ٢}. ووجه جواز النصب على

---

٧١ الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٥١/١.

٧٢ نفسه، ٥١/١.

٧٣ الكنغراوي، **الموفي في النحو الكوفي**، ص ٣٥.

٧٤ المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة**، ص ٣١٠.

٧٥ الصبان، **حاشية الصبان على الأشموني**، ١٢٥/٢.

٧٦ نفسه، ١٢٥/٢.

٧٧ الأنصاري، أحمد مكي، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة** (القاهرة، ١٩٦٤م) ص ٤٤٧.

٧٨ الخضري، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، ١٩٦/١.

وجهين فقال: "فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل الكتاب خبراً لذلك، فتنصب هدى على القطع، لأن هدى نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها، لأن النكرة لا تكون دليلاً على معرفة، وان شئت نصبت هدى على القطع من الهاء التي في - فيه- كأنك قلت: لا شك فيه هادياً".[٧٩]

أما إطلاق مصطلح المفعول فيه على الحال فيبدو أن أول من استعمله المبرد الذي قال: "هذا باب من المفعول، ولكنا عزلناه مما قبله، لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون الحال"[٨٠]. واستعمله من بعد المبرد الزجاجي[٨١]، والزمخشري.[٨٢]

وقد بين ابن يعيش وجه الشبه بين الحال والمفعول فيه قائلاً: "ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصاً ظرف الزمان وذلك لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فإذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره: في حال الركوب، كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره: جاء زيد في اليوم، وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان لا يبقى ويخلفه غيره".[٨٣]

قال ابن مالك في تعريفه الحال: "وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا معنى (في) غير تابع ولا عمدة"[٨٤]، وقال السيوطي: "الحال شبيهة بالظرف"[٨٥]، ثم نقل عن ابن كيسان تأييده لذلك، حيث إنه علل سد الحال مسد الخبر في مثل: ضرب زيد

---

٧٩ الفراء، **معاني القرآن**، ١٢/١.

٨٠ المبرد، **المقتضب**، ١٦٦/٤، ٢٥٨/٣.

٨١ الزجاجي، أبو القاسم، **الجُمل**، تحقيق: علي الحمد (بيروت: الرسالة، د. ط، ١٩٨٢م) ص ٢٣٢.

٨٢ الزمخشري، **المفصل**، ص ٥٥.

٨٣ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٥٥/٢.

٨٤ ابن مالك، جمال الدين محمد بن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات (مصر: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م) ص ١٠٨.

٨٥ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد (مصر: شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٧٥م) ٨٠/٢.

قائما بأن يتحمل معنى الظرفية[٨٦]، وبمثل هذا يقول سيبويه في نحو كلمته فاه إلى في: كلمته في هذه الحال[٨٧]. وأرى ترجيح استعمال مصطلح – الحال– لما يأتي:-

١–إن مصطلحي القطع والمفعول فيه في دلالتهما على الحال المنتقلة لم يستعملها إلا عدد محدود من النحاة. وقد شاع استعمال هذا المصطلح لدى المتأخرين والمعاصرين من علماء النحو.

٢–ليس هناك تناسب لغوي بين دلالة القطع– الذي ذهب إليه الفراء ودلالة الحال التي تدل على الهيئة المنتقلة، وهو يريد بالقطع في نصب– هدى– من الآية أن الكلام قد تم وانقطع عندها.

٣–على الرغم من تلاقي مصطلحي الحال والمفعول فيه في كون كل منهما على تقدير (في) إلا أن هذا التقدير لا يطرد مع كل حال. فهناك أنواع من الحال لا يصلح معها تقدير (في) كالحال الثابتة، مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الكِتَابِ هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً﴾ {فاطر: ٣١}.

٨– النسق والعطف بالحرف

يطلق الكوفيون هذا المصطلح على ما يسميه البصريون (العطف بالحرف) هذا من حيث المبدأ، وقد ظهر لي لدى متابعة هذا الباب، أن هناك اختلافاً بسيطاً في تسمياته، وكلها مستقاة من المعنى والعمل الذي يؤديه هذا العطف، لأن هذه الحروف التي يعطف بها من شأنها أن ترتب الكلام وتربطه عن طريق عطف بعضه على بعض:

١. فسيبويه كثيراً ما يسميه (باب الشركة)[٨٨]، إذ قال: "هذا ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت"[٨٩]. وعلى هذا فقد سمى المعطوف والمعطوف عليه (الشريك) فقال: "هذا

---

٨٦ نفسه، ٢/٨٠..

٨٧ سيبويه، **الكتاب**، ١/٣٩١.

٨٨ خالد الأزهري، **شرح التلويح على التوضيح**، ٢/١٥٣. والعدوي، **حاشية العدوي على شرح شذور الذهب**، ٢/١٩٠.

٨٩ سيبويه، **الكتاب**، ١/٤٣٧.

باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك"[٩٠]، وسمى حروف العطف بـ(حروف الإشراك)[٩١]. ولعل السيوطي قد اعتمد هذا المصطلح لسيبويه فنسبه إلى البصريين حين قال في كلامه عن حروف العطف: "ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة"[٩٢]. وإنما سمى سيبويه هذا الباب بهذا المصطلح، لأن هذه الحروف مهمتها التشريك في الحكم والمعنى بين المعطوف والمعطوف عليه لأدنى ملابسة بينهما. ومعلوم لدى النحاة أن تسمية سيبويه هذه لم يستعملها أحد من بعده.[٩٣]

وبجانب هذا فقد استعمل سيبويه أيضاً اسم (المعطوف) في كثير من المواطن، منها قوله: "وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمر في النية، وما يكون صفة له في النية كما تقول في المظهر، أما المعطوف فكقولك رويدكم أنتم وعبد الله، كأنك قلت افعلوا أنتم وعبد الله لأن المضمر في النية مرفوع..."[٩٤]. وهذا من المصطلحات النحوية التي قدر لها البقاء من بعد سيبويه في الاستعمال.[٩٥]

٢. استعمل من جاء بعد سيبويه من البصريين اسم العطف بالحرف للدلالة على هذا الباب، وسموا هذه الحروف (حروف العطف).[٩٦]

٣. أما الكوفيون فقد سموه (النسق)[٩٧]، وهو مأخوذ من نسق ينسق نسقاً من باب نصر. جاء في مختار الصحاح: "والنَّسَق أيضاً ما جاء في الكلام على نظام واحد والنَّسْق بالتسكين مصدر نسق الكلام إذا عطف بعضه على بعض"[٩٨]. وعرفه النحاة بأنه: الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون

---

٩٠ نفسه، ١/٤٠١.

٩١ نفسه، ١/٥٩.

٩٢ السيوطي، **همع الهوامع**، ٣/١٥٥.

٩٣ سلمان، عدنان محمد، **التوابع في كتاب سيبويه** (القاهرة) ص ١١٩.

٩٤ سيبويه، **الكتاب**، ١/٢٤٦.

٩٥ سلمان، **التوابع في كتاب سيبويه**، ص ١١٦.

٩٦ نفسه، ص ١٢٠.

٩٧ السيوطي، **همع الهوامع**، ٣/١٥٥.

٩٨ الرازي، **مختار الصحاح**، ص ٦٥٧.

المعنى[٩٩]. وهذا الاسم مستقى من المعنى الذي يؤديه هذا الباب أيضاً، لأن هذه الحروف لما كانت تنظم الكلام بعطف بعضه على بعض صار الكلام بها منسقاً منظماً. وأول من سماه بذلك من الكوفيين الفراء. وقد يستعمل الفراء أيضا اسماً آخر وهو (المردود) فقد جاء في حديثه عن الآية نفسها، أي ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾ {ص: ٦٢}: "وإن شئت جعلته مردوداً على قوله: ما لنا نرى رجالاً".[١٠٠]

أما ما أدلى به الأستاذ عوض حمد القوزي من أن (النسق) ليس من مصطلحات الكوفي، بل من مصطلحات الخليل[١٠١]، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون مصطلحاً كوفياً، ذلك لأننا حين نبحث عن المصطلحات النحوية إنما نبحثها بعد استقرارها لدى النحاة وجريان العرف في استعمالها فهو: وإن كان من استعمال الخليل - شيخ المدرستين - إلا أنه لما كان الفراء أول من استعمله بعده جاز أن نعده مصطلحاً كوفياً، كما لو استعمله سيبويه عددناه مصطلحاً بصرياً، إذ بنيت لكل مدرسة مصطلحاتها الخاصة بها، على أن الأستاذ القوزي ذكر لنا رأيه هذا، ولم يشر إلى المصدر الذي يذكر أن النسق من مصطلحات الخليل.

أما النحاة المتأخرون فقد اختلفت عباراتهم في التعبير عن هذا الموضوع، ففريق منهم اقتفى أثر البصريين من بعد سيبويه وأطلق عليه اسم (العطف بالحرف) كما فعل الزمخشري في المفصل وتبعه ابن يعيش حين قال: "ويسمى عطفاً بحرف"[١٠٢]. ومنهم من استخدم في الإشارة إليه مصطلح الكوفيين، كما فعل ابن جني الذي قال: "باب العطف وهو باب النسق"، وابن بابشاذ حين قال: "فصل النسق".[١٠٣]

---

٩٩ ابن هشام، جمال الدين عبد الله الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (ط٥، ١٩٧٩م) ٣/٣٥٣-٣٥٤.

١٠٠ الفراء، **معاني القرآن**، ١/٧١-٧٢.

١٠١ القوزي، عوض محمد، **المصطلح النحوي**، ص ١٦٩.

١٠٢ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣/٧٤.

١٠٣ ابن جني، **اللمع في العربية**، ص ٧٧.

وأكثرهم جمع بين الاسمين فقال: (عطف النسق) أي العطف في الكلام المنسق بعضه على بعض[١٠٤]، ومن الذين عبروا بـ (عطف النسق) ابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، وآخرون.[١٠٥]

ويبدو لي – والله اعلم – أن تسمية الكوفيين أكثر دقة وشمولاً من تسمية سيبويه، ذلك لأن تسمية الكوفيين تشمل العطف بالحروف التي تشرك المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، والتي لا تشركهما، كـ: بل، ولا، ونحوهما، أما تسمية سيبويه فإنها قد يتوهم معها أن المقصود ما كان معطوفاً بالحروف التي تشركهما فقط دون غيرهما. وقد فضل الدكتور أحمد مكي الأنصاري استعمال النسق على استعمال المعطوف والمردود، معللاً ذلك من الناحية الصوتية فقال: "أما كلمة نسق فإنها تمتاز عنهما بالجمع بين الجرس والإيحاء إلى جانب الوظيفة الاصطلاحية".[١٠٦]

٩– الترجمة والتوكيد والتبيين والتكرير والتفسير والبدل

اختلف النحاة في الرأي حول نسبة هذه المصطلحات إلى أصحابها، والموضوع الذي تعنيه من الموضوعات النحوية، ولكي تكون نسبة الآراء إلى أصحابها أكثر دقة نورد أقوالهم فيما يأتي:

١. نقل الأشموني عن الأخفش أن مصطلح (الترجمة والتبيين) يطلقه الكوفيون على البدل، وعن ابن كيسان: أن الكوفيين يطلقون على البدل اسم (التكرير) وقد نقل السيوطي عنه ذلك أيضاً.[١٠٧]

٢. صرح السيوطي بأن الكوفيين يطلقون مصطلح (الترجمة)على عطف البيان، ونقل عن الأخفش أنهم يسمون البدل(التبيين).[١٠٨]

---

١٠٤ الخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، ٦٠/٢.

١٠٥ الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ٢٢٣/١. وابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص ١٧٤. وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص ٣٥٣. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ٢٠٦/٢. والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٣٦١/٢.

١٠٦ أحمد مكي الأنصاري، **أبو زكريا الفراء**، ص ٤٥٣.

١٠٧ الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٣/٣. والسيوطي، **همع الهوامع**، ١٤٧/٣.

١٠٨ السيوطي، **همع الهوامع**، ١٤٧/٣.

٣. جاء في تصريح الأزهري قوله في باب (البدل): "واختلف في تسمية الكوفيين، فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه (التكرير)"[١٠٩]. وبمثل هذه التسمية قال الخضري[١١٠]. والتكرير اختاره الفراء من الكوفيين، إذ قال: وقوله عز وجل: ﴿لَنَسْفَعاً بالناصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾ {العلق:١٥-١٦}. على التكرير كما قال: ﴿إلى صِرَاطٍ مسْتقيَم صِرَاطِ الله﴾ {الشورى: ٥٢-٥٣}، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة.[١١١]

والملاحظ أن الفراء ينطلق في تقرير الاسم من مناسبته للمعنى، وحين سمى البدل- هنا- بدل كل من كل فهو مطابق للمبدل منه، وطالما كان مطابقاً للمبدل منه فهو تكرير وإعادة له[١١٢]. وثعلب سماه: ترجمة، إذ قال في قوله تعالى: ﴿فذَلِكَ يَومئذٍ يَومٌ عسيرٌ﴾ {المدثر: ٩}: "فيومئذ مرافع فذلك ويوم عسير ترجمة يومئذ".[١١٣]

والمحدثون من العلماء لم يخرجوا عن إطار تلك الأقوال، فالدكتور المخزومي قال عن اسم الترجمة والتبيين: "ويعني الكوفيون به ما يعني به البصريون بكلمة البدل"[١١٤]. والدكتور شوقي ضيف ذهب إلى أوسع من هذا الرأي، فنسب إلى الفراء أنه يستخدم للبدل اسم - التكرير والتبيين والتفسير والترجمة- وقد لوحظ ذلك في تفسيره[١١٥]. وقد بدا لي في أثناء متابعة هذه المصطلحات ما يأتي:

١. إن هذه الأسماء التي اختلف النحاة حول نسبتها إلى الكوفيين إنما تقابل بمجموعها اسمين للبصريين، هما: عطف البيان والبدل. وعطف البيان هو: جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله يبينه كما يبينه النعت.[١١٦]

---

١٠٩ خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ١٩٠/٢.

١١٠ الخضري، **حاشية الخضري على ابن عقيل**، ٦٨/٢.

١١١ الفراء، **معاني القرآن**، ٢٧٩/٣.

١١٢ الأنصاري، **أبو زكريا الفراء**، ص ٤٤٤.

١١٣ ثعلب، **مجالس ثعلب**، ٢٠/١.

١١٤ المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص ٣١٠.

١١٥ شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص ٢٠١. وينظر أيضاً: الفراء، **معاني القرآن**، ٥١/١-٥٦، ٥٨/٢-٦٩.

١١٦ ابن عصفور الإشبيلي، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (بغداد: مطبعة العاني، ط١، ١٩٧١م) ٢٤٨/١.

والبدل هو: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[١١٧]. و لم يختلف أحد في أن هذين الاسمين للبصريين، لأن سيبويه والمبرد وغيرهما من شيوخ المدرسة البصرية قد استخدموهما في كلامهم. قال سيبويه في قول رؤبة:

إني وأسْطارٍ سُطِرنَ سَطْرا لْقائلٌ يا نصرُ نصراً نصرا

"وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف بيان ونصبه، كأنه على قوله: يا زيد زيداً"[١١٨]. وقد جاء اسم البدل على لسانه أكثر من مرة في كتابه، وبوب أبواباً جعل عنوانها هذا الاسم[١١٩]، وكذلك فعل المبرد.[١٢٠]

٢. وجه اشتراك (البدل وعطف البيان) في إطلاق الكوفيين: الترجمة والتكرير والتبيين والتفسير عليهما مبني على ما يأتي:

أ- إن فريقاً من النحاة لم يفرقوا بين البدل وعطف البيان من حيث الدلالة والفائدة، ولذلك نقل الصبان عن بعضهم قوله: وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل.[١٢١]

ب- من المتعارف عليه بين النحاة أن عطف البيان قد يعرب بدلاً إن صح إحلال الثاني محل الأول، مثل: يا تيمُ تيمَ عَديٍّ. قال المبرد: "إن شئت كان بدلاً من الأول، وإن شئت كان عطفاً عليه، عطف بيان، وهذا أحسن الوجهين".[١٢٢]

ج- إن التناسب المعنوي بين البدل وعطف البيان و هذه الأسماء قائم وحاصل، فإذا قلنا: أقسم با لله أبو حفص عمر، وجاء زيد أخوك، فإن (عمر) و (أخوك) من حيث المعنى تكرير للاسم الأول وترجمة وتبيين وتفسير له، ولذلك قال ابن بابشاذ: "وأما البدل فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم على طريق البيان".[١٢٣]

---

١١٧ ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٣٩٩/١.

١١٨ سيويه، **الكتاب**، ١٨٥/٢-١٨٦.

١١٩ نفسه، ١٥٠/١-١٥٨، ٤٣٩.

١٢٠ المبرد، **المقتضب**، ٢٠٩/٤-٢٩٥.

١٢١ الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ١٢٣/٣.

١٢٢ المبرد، **المقتضب**، ٢٢٧/٤.

١٢٣ ابن بابشاذ، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم (الكويت: المطبعة العصرية، ط١، ١٩٧٧م) ٤٢٣/٢.

وقال ابن يعيش عن عطف البيان: "هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال"[١٢٤]. وقال الزمخشري في نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر: "أراد عمر بن الخطاب، فهو كما ترى جرى مجرى الترجمة، حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها"[١٢٥]. ونقل السيوطي عن ابن حيان قوله في عطف البيان: "وسمي به لأنه تكرار الأول لزيادة البيان فكأنك رددته على نفسه".[١٢٦]

٣. يرى الدكتور المخزومي: أن اسم - الترجمة والتبيين- الذي استخدمه الكوفيون أولى من اسم البدل الذي قال به البصريون في بعض المواطن، مراعيا بذلك الجانب المعنوي فيهما.

٤. إن اسم (التبيين) أطلقه المبرد على عطف البيان، ولذلك فهو اسم بصري أيضاً وليس بكوفي فقط، قال المبرد في قول رؤبة السابق: "فمن قال (يا نصر نصراً نصراً) فانه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان"[١٢٧]. وأرى أن مصطلح — البدل- أولى بالاستعمال، لأنه يحقق الجانبين اللفظي والمعنوي، أما اللفظي فإنه تابع للمبدل منه، وأما المعنوي فإن النحاة يعدون البدل على نية اسقاط المبدل منه في اثبات الحكم له ومعنى ذلك أن الحكم من حيث المعنى منسحب إليه. فضلاً عن أن مصطلح — البدل- أصبح أكثر شيوعاً لدى متأخري النحاة والمعاصرين.

وأما التوكيد والتحقيق والتشديد فهي المعاني والأهداف الذي يفيدها البدل. لذلك قال ابن جني: "اعلم أن البدل يجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص".[١٢٨]

---

١٢٤ ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٣/٧١.

١٢٥ نفسه، ٣/٧١.

١٢٦ السيوطي، **همع العوامع**، ٣/١٣١.

١٢٧ نفسه، ٣/١٣١.

١٢٨ ابن جني، **اللمع في العربية**، ص ١٧٢.

١٠- التشديد والتكرير

يريد الفراء بهذا المصطلح ما يطلق عليه سيبويه مصطلح التكرير. فقد قال سيبويه: "وتقول: مررت بزيد ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين"[١٢٩]، فهو يقصد بالتكرير التوكيد. أما الفراء فقد استبدله بمصطلح التشديد، إذ جاء في تعقيبه على قول الشاعر:

كم نعمةٍ كانتْ لها كَمْ كَمْ وكَمْ

"إنما هذا تكرير حرف لو وقفت على الأول أجزاك من الثاني، وهو كقولك للرجل: نعم، نعم تكررها، أو كقولك: أعجل، أعجل تشديدا للمعنى".[١٣٠]

وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿والسَّابقِوُنَ السَّابقوُنَ أولئِكَ المقرَّبوْنَ﴾ {الواقعة: ١٠-١١}، فان شئت رفعت السابقين بالسابقين الثاني، وان شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى ورفعت بقوله: أولئك المقربون[١٣١]، وهذا بناء على مذهب الكوفيين في ترافع المبتدأ والخبر. ومعنى قوله (تشديداً للأولى): توكيداً لها، فالتوكيد والتشديد لفظان مترادفان، لأنهما دالان على معنى القوة، أو هما متقاربان في مذهب من لا يجيز الترادف اللغوي.[١٣٢]

١١- أسماء الأفعال أفعال حقيقية

المراد بها الأسماء التي نابت عن الفعل معنى واستعمالاً.[١٣٣]

فجمهور البصريين سموها أسماء الأفعال، أي: أنها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل لكنها غير متصرفة[١٣٤]. فـ (صه) نائبة عن اسكت، و(شتان) نابت مناب افترق، و(أوّه) قامت مقام أتوجع وهكذا.

---

١٢٩ سيبويه، **الكتاب**، ٥٠٨/٣.

١٣٠ الفراء، **معاني القرآن**، ١٧٧/١.

١٣١ نفسه، ١٢٢/٣.

١٣٢ الأنصاري، **أبو زكريا الفراء**، ص ٤٣٣.

١٣٣ خالد الأزهري، **شرح التصريح على التلويح**، ٢٨١/٢.

١٣٤ السيوطي، **همع الهوامع**، ٨١/٣.

أما الكوفيون: فإنهم يسمون مثل هذه الألفاظ: أفعالا حقيقية.[١٣٥]

وقد استدل البصريون على تسميتها بـ(أسماء الأفعال) بما يأتي:

١. إنها تشبه الأسماء في أصل الوضع، لأن منها ما هو ثنائي الوضع مثل(صه).

٢. لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة.

٣. بعضها يخالف الأفعال في الوزن مثل نزار وقرقار.

٤. ما كان منها دالاً على الطلب لا تلحقه نون التوكيد كما تلحق الأفعال.[١٣٦]

٥. إنها قد تنون تنوين التنكير، وهو من علامة اسميتها.

واستدل الكوفيون على تسميتها أفعالا بأنها تدل على الحدث والزمان كسائر الأفعال. وهنالك فريق من البصريين يسميها أفعالا استعملت استعمال الأسماء وليس في هذا الرأي كبير خلاف لرأي الكوفيين سوى الاختلاف في العبارة.

وبعض النحاة سماها بغير هذين الاسمين، إذ أطلق عليها: الخالفة، وعدها قسما رابعا من أقسام الكلمة، ويعني بالخالفة: أنها خالفة الفعل ونائبته في الدلالة على معناه[١٣٧]، وقد نسب السيوطي هذه التسمية إلى ابن صابر.[١٣٨]

ويرى الدكتور المخزومي: أن البصريين إنما حكموا باسميتها، لأنها تخلفت عن الأبنية الأولى التي تطورت حتى استقرت في الصيغ العلية التي نعرفها. وهذا التخلف أدى إلى أن تتخلف عن الأفعال من ناحيتين: الناحية الأولى: ناحية لفظية، وهي بقاء بعضها على صوتين فقط، ومخالفة قسم منها لصيغ الأفعال...

الناحية الثانية: ناحية حكمية، وهي أنها تنون.

ومع هذا فإنه يجنح إلى تأييد الكوفيين في تسميتهم حيث قال: "وما دام دالاً على الحدث والزمان فقد رأى الكوفيون اعتباره فعلاً حقيقياً، أما التنوين الذي استند إليه

---

١٣٥ خالد الأزهري، **شرح التصريح على التلويح**، ٢٨١/٢.

١٣٦ الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ١٩٥/٣.

١٣٧ الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٩١/٣. والسيوطي، **همع الهوامع**، ٨٢/٣.

١٣٨ السيوطي، **همع الهوامع**، ٨٢/٣.

البصريون في (صه ومه وآه) فلا أظنه يمانع أن تكون أفعالاً، لأنه ليس تنوين تنكير كما زعم البصريون، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال، مما بني على حرفين بعد أن استقرت الوحدة الكلامية في اللغة العربية في الثلاثي".[١٣٩]

ولا أؤيد المخزومي فيما ذهب إليه من تأييد الكوفيين لما يأتي:

١- إنها ليست أفعالاً بل هي أسماء أفعال بدليل قبولها التنوين، وهذا التنوين هو تنوين تنكير يفرق بين نوعين من اسم الفعل فقولنا لشخص: صهْ بغير تنوين معناه: صه عن حديث معين، أما قولنا صهٍ بالتنوين فمعناه صه عن مطلق الحديث.

٢- إن هذه الأسماء تؤدي أغراضاً لا تؤديها الأفعال الحقيقية فهي تفيد الإيجاز لأنها تأتي للواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث بصيغة واحدة.[١٤٠]

٣- إنها لا تنصرف كما تنصرف الأفعال الحقيقية.

١٢- الجحد والإقرار والنفي والإثبات

يريد الكوفيون بهذا الاسم النفي والإثبات: الذي اصطلح عليه البصريون. وأكثر من استعمله من الكوفيين الفراء، فقد تردد ذلك على لسانه كثيراً إذ جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ {البقرة:٨١}، قوله: "وضعت بلى لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت نعم للاستفهام الذي لا جحد فيه، فبلى بمنزلة نعم، إلا أنها لا تكون إلا لما في أوله جحد".[١٤١]

وقد أوضح السبب في إجابة الجحد ببلى، والاستفهام بنعم فقال: "وذلك لأن الاستفهام يحتاج إلى جواب بـ (نعم أو لا) ما لم يكن فيه جحد، فإذا دخل الجحد في الاستفهام لم يستقم أن تقول فيه (نعم) فتكون كأنك مقر بالجحد، وبالفعل الذي بعده، ألا يرى أنك لو قلت لقائل قال لك: أما لك مال؟ فلو قلت: نعم، كنت مقراً بالكلمة بطرح الاستفهام وحده، كأنك قلت مالي مال، فأرادوا أن يرجعوا إلى الجحد

---

١٣٩ مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة**، ص ٣٠٨.

١٤٠ يحيى عطية القاسم، **في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري**، ص ٢٤.

١٤١ نفسه، ١/٥٢-٥٣.

ويقروا بما بعد، فاختاروا (بلى) لأن أصلها كان رجوعاً محضاً عن الجحد إذ قالوا: ما قال عبدا لله بل زيد".[١٤٢]

وجاء في تفسير الآية: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهم آثِمَاً أَوْ كَفُوْرَاً﴾ {الإنسان: ٢٤}، قوله: "(أو) ها هنا بمنزلة لا، وأو في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى لا، فهذا من ذلك"[١٤٣]. ويبدو لي أن الجحد أقرب لمعنى الإنكار من معنى النفي من الناحية اللغوية لأنه مأخوذ من (جحد)، يقال: جحده، حقه وبحقه، كمنعه، جحداً وجحوداً أنكره مع علمه[١٤٤]. أما النفي فإنه يدلي بمعنى التنحية والإبعاد، نفاه ينفيه: نحاه.[١٤٥]

وعلى هذا جاء في القرآن الكريم، إذ قال: في الجحد: ﴿وجَحَدوُا بها واستيقنَتهْا أنفسُهم ظلماً وعُلوًّا﴾ {النمل: ١٤}، وقال في النفي: ﴿إنَّما جزاءُ الذين يحارُبون الله ورسولهَ ويَسْعون في الأرض فسَادا أن يُقتلوا أو يُصلبوَّا أو تُقطعَّ أيدْيهم وأرَجلهُم من خلافٍ أو يُنفوْا مِنَ الأرْضِ﴾ {المائدة: ٣٣}، ففي الآية الأولى جاء (جحدوا) بمعنى أنكروا، وفي الثانية ورد (ينفوا) بمعنى يبعدوا.

ومن هنا يقول الدكتور أحمد مكي الأنصاري عن الجحود: "وهو مصطلح موفق لا يقل عن مصطلح البصريين إن لم يزد بأن يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة".[١٤٦]

وقد تبع الفراء في هذه التسمية فريق من النحاة واللغويين، منهم ابن السكيت الذي قال: "باب ما يتكلم فيه بالجحد[١٤٧]، وباب ما لا يتكلم فيه إلا بجحد".

---

١٤٢ نفسه.

١٤٣ نفسه، ٢١٩/٣.

١٤٤ الطاهر الزاوي، **ترتيب القاموس المحيط**، ٤٦٦/١.

١٤٥ نفسه، ٤٢٠/٤.

١٤٦ الأنصاري، **أبو زكريا الفراء**، ص ٤٢٢.

١٤٧ ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون (مصر: دار المعارف، ط٣) ص ٣٨٣.

أما ابن فارس فانه سماه ب(الرد) إضافة إلى تسميته بالنفي على طريقة البصريين، فقد جاء في (الصاحبي) قوله: "كلا: تكون رداً وردعاً ونفياً لدى مدع إذا قال لقيت زيداً، قلت: كلا".[١٤٨]

١٣- الأمر

لم يستعمل الكوفيون هذا المصطلح بالمعنى الذي استعمله البصريون، فالبصريون عدوه مصطلحاً لثالث أقسام الفعل، إذ قسموا الفعل إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر. وقد ذكر هذا التقسيم سيبويه في كتابه حين قال: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[١٤٩]. ويعني بقوله: وبنيت لما مضى: الماضي، وبقوله ولما يكون ولم يقع: المضارع المستقبل، وبقوله ما هو كائن لم ينقطع: الأمر.

أما الكوفيون فإنهم يعدون الأفعال قسمين: الماضي والمضارع، وأدخلوا الأمر تحت المضارع على أساس أنه مشتق منه، ولذلك حكموا بأنه معرب مجزوم، في حين أن البصريين عدوه مبنياً كالماضي، وقد ذكر أبو البركات الأنباري تعليل الكوفيين لمذهبهم هذا فقال: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجهة في نحو افْعَلْ لتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب ليَفْعَلْ، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَبذلكَ فَلْيَفْرحُوْا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ {يونس: ٥٨}. في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكرت أنها قراءة للنبي ﷺ عن طريق أبي بن كعب[١٥٠]. ثم إنهم قالوا: لما كثر استعمال الصيغة حذفت اللام تخفيفاً".[١٥١]

إذاً فعامة الكوفيين لم يستعملوا لفظ الأمر في الدلالة على الصيغة المعروفة، ولكننا وجدنا الفراء منهم يستعمله في معناه اللغوي العام إذ قال في قوله تعالى: ﴿قُلْ

---

١٤٨ ابن فارس، أحمد، **الصاحبي**، تحقيق: السيد أحمد صقر (مصر: مطبعة البابي الحلبي) ص ٣٥٠.

١٤٩ سيبويه، **الكتاب**، ١٢/١.

١٥٠ الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ٥٢٤/٢.

١٥١ نفسه، ٥٢٨/٢. وينظر: الجزري، محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: محمد سالم محيسن (القاهرة: مكتبة القاهرة) ١٠٧/٣-١٠٨.

مَنْ كَانَ عدوًّا لجبريلَ فإنهَّ نزَّلهَ على قَلبِكَ﴾ {البقرة: ٩٧}، "هذا أمر أمر الله به محمداً ﷺ فقال: قل لهم لما قالوا: عدونا جبريل وأخبره الله بذلك".[١٥٢]

وقد يستعمله في المعنى الاصطلاحي حيث جاء قوله في تفسير الآية: ﴿سَلْ بَنِيْ إِسْرَائِيَل﴾ {البقرة:٢١١} "لا تهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت اسأل بألف، وإنما ترك همزها في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدور في الكلام، فلذلك ترك همزه كما قالوا: كل وخذ، فلم يهمزوا في الأمر... وكان حمزة يهمز الأمر إذا كانت فيه الفاء أو الواو مثل قوله: ﴿واسْأل القَرْيَةَ التي كُنَّا فيها﴾ {يوسف: ٨٢}"[١٥٣]. وقد علل الدكتور أحمد مكي الأنصاري إطلاق هذا الاسم على المعنيين بأنه ظاهرة من ظواهر الجمع بين النزعتين الكوفية والبصرية التي أنشئ عليها المذهب البغدادي.

١٤- التصغير والتحقير

التصغير أو التحقير: هو ضم أول الاسم المصغر وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة[١٥٤]. وقد استعمل الفراء هذين المصطلحين، وجعلهما لفظين مترادفين، إذ قال في تصغير هند ودعد، حين تحدث عن قوله تعالى: ﴿ذُوْقُوا مَسَّ سَقَرَ﴾ {القمر : ٤٨}. "ألا ترى أنك إذا حقرتها وصغرتها قلت: هنيدة ودعيدة"[١٥٥]، ولم يكن هذا ابتكاراً منه، بل إن سيبويه قد استخدمه من قبله، فعقد بابا سماه: هذا باب التصغير، ثم قال: "اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة، على فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيعِيل".[١٥٦]

---

١٥٢ الفراء، **معاني القرآن**، ٦٣/١.

١٥٣ نفسه، ١٢٤/١-١٢٥.

١٥٤ ابن مالك، جمال الدين محمد، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان الدوري (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٧م) ص ٩٤٧.

١٥٥ الفراء، **معاني القرآن**، ١١٠/٣.

١٥٦ سيبويه، **الكتاب**، ٤١٥/٣.

ثم استعمل التحقير وقال: "وإنما حملهم على هذا أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع"[١٥٧]. وفي موطن آخر قال: "اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف".[١٥٨]

ويبدو أن الفراء مع حرصه على استخدام أسماء مغايرة لأسماء البصريين كان لا مناص له من التأثر بتسمياتهم كما رأينا.

ويبدو لي أن استعمال مصطلح – التصغير– أنسب من – التحقير– لما يأتي:

١– إنه المصطلح الغالب الاستعمال لدى النحاة المتقدمين والمتأخرين.

٢– إن التحقير هدف من أهداف التصغير، وللتصغير أهداف أخرى كالتقليل، والتحبيب وغيرهما مما يذكر في بابه.

خلاصة البحث

لقد استهدفت هذه الدراسة بلورة جهود علماء النحو القدامى حول تأصيل الاستعمال لأسماء الموضوعات النحوية (المصطلحات) لدى مدرستي البصرة والكوفة النحويتين، وتوصلت الدراسة فيما سبق إلى النتائج الآتية:

١. إن قضية المصطلح النحوي قضية قد أهمت الطائفتين البصرية والكوفية، ونتيجة للتقصي ظهرت مصطلحات مشتركة الدلالة بين الفريقين.

٢. إن اختلاف بعض مسميات المصطلحات لدى الفريقين ليس معناه حرص أهل المدرستين على مخالفة كل منهما للآخر، بل إن السبب الرئيس لاختلافهم حول ألفاظ ومسميات بعض المصطلحات هو أن لكل لفظ تفسيره ومسوغه من ظروف الصلات اللغوية والجغرافية.

٣. إن ترويج ونشر مصطلحات المدرستين على حد سواء، على الرغم مما بينهما من خلافات، فإن مبعثه تيسير قضايا النحو وبعدها عن التعقيد.

---

١٥٧ نفسه، ٤١٧/٣.

١٥٨ نفسه، ٤١٩/٣.

٤. إن استخدام مصطلحين لموضوع نحوي واحد ليس مرفوضاً، بل نرى أنه يسهل على الدارسين إدراك ما ينطوي عليه كل مصطلح من دلالة، ولا سيما أن دارسي اللغة العربية يخضعون لظروف وصلات أجواء لغوية متنوعة.

٥. إن الاستمرار على استعمال تلك المصطلحات على الرغم من اختلافها يقوي ربط أبناء الأمة بجذور ثقافتهم وعلومهم الأصلية، وقد تكون هناك أولويات تدعونا لاستخدام مصطلح دون مصطلح.